

وزارة المالية ترفض منح قرض مؤسسة الأقطان لشراء المحاصيل

عزوز لـ«الوطن»: تقديرات الزراعة ٥٦ ألف طن وكميات التسويق حتى الآن ١١٠٠ طن لم تُسدّد قيمتها

| محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الغزل والنسيج محمد عزوز عن رد وزارة المالية طلب القرض الذي طلبته المؤسسة العامة للأقطان لشراء الأقطان من الفلاحين للموسم الحالي الذي بدأت عمليات توريد إنتاج مراكز الاستلام ومحال الأقطان في المحافظات بدءاً من الأول من الشهر الجاري.

وأضاف رئيس الإتحاد في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن المؤسسة طلبت مؤخراً قرضاً من وزارة المالية عن طريق المصرف الزراعي كما هو معمول به دائماً وتبلغ قيمة القرض المطلوب ٥٦٢ مليار ليرة لتسديد قيمة الأقطان المستلمة من الفلاحين والتي قدرت كميته وفق تقديرات وزارة الزراعة بحدود ٥٦ ألف طن من جمع إنتاج البلاد، إلا أن وزارة المالية رفضت منح هذا المبلغ وطلبت من مؤسسة الأقطان تخفيض قيمة القرض بما يتناسب مع التقديرات الحقيقية للاستلام.

وقال عزوز: إن التقديرات السابقة عند وضع الموازنة كانت ٧١ ألف طن وتم حينها رصد المبلغ على سعر القطن حينها بقيمة ٤ آلاف ليرة للكيلو، ولكن بعد رفع الحكومة سعر شراء القطن مؤخراً إلى ١٠ آلاف ليرة للكيلو لم تعد المبالغ المرسودة لذلك كافية لشراء المحصول، ونتيجة تأخر إصدار التسعيرة الجديدة في الأول من الشهر الجاري مع بداية عمليات التسويق في المناطق الأمانة اضطرر المؤسسة إلى تعديل قيمة القرض المطلوب ليتناسب مع الكميات التي توقعها وزارة الزراعة للإنتاج.

وأكد رئيس الإتحاد أنه حتى اليوم لم تتمكن المؤسسة العامة للأقطان من تسديد قيمة الأقطان المستلمة والتي تجاوزت حتى الآن ١١٠٠ طن، ما أدى إلى تحوّل من إجهاد الفلاحين عن التسويق وبالتالي تراجع عمليات الاستلام.

وشدد عزوز على ضرورة الإسراع في



منح القرض للمؤسسة لتتمكن من استلام الإنتاج وتوفير مستلزمات الصناعة النسيجية وبالتالي استمرار عمل معامل الغزل والنسيج وعدم الاضطرار لشراء الأقطان من التجار بأسعار أعلى بكثير مما ستدفعه المؤسسة للفلاحين مباشرة، أو أن تضطر المؤسسة العامة للصناعات النسيجية لشراء أقطان من خارج البلاد ودفع قيمتها بالقطع الأجنبي الذي نحتاجه لتوفير مستلزمات ضرورية أخرى غير منتجة في أراضيها.

رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال أكد لـ«الوطن» أن تأخير تسديد قيمة الأقطان للفلاحين تبعات سلبية كثيرة، لأن جميع الفلاحين يعتمدون على استعادة قيمة الأقطان لتسديد الديون التي ترتبت عليهم بسبب عمليات الزراعة والبيدور والأسمدة والمحروقات، وأجور الكفاف وقيمة

٢٢ هلال: الإنتاج أكثر من توقعات الزراعة والفلاحون في مناطق خارج السيطرة يطلبون تسويق إنتاجهم للدولة

والشال لا توجد تكاليف ري كبيرة على المحصول، ولكن المنظمة الفلاحية أثبتت للحكومة أن أكثر من ٦٠ بالمئة من المساحات المزروعة بالقطن تروى بالضحى بواسطة المحركات التي تعمل على المازوت، والحقيقة أن التسعيرة الجديدة كانت مقبولة وهي مشجعة لتنفيذ الخطة الزراعية القادمة نتيجة قناعة الفلاح بأن الحكومة ستمتحن الفلاح كلفة الزراعة بشكل مجز.

وذكر هلال أن كميات الإنتاج الحقيقية هي أكبر من تقديرات الزراعة لأن هناك مساحات زرع من دون ترخيص في مناطق خارج السيطرة وبالتالي الإنتاج المتوقع أكثر من ٥٦ ألف طن، كذلك تعتبر زراعة القطن في هذا الموسم جيدة وستكون كميات الإنتاج في وحدة المساحة أعلى مما كانت عليه في السنوات الماضية، لأن الموسم مبشر حيث سيكون هناك طققات

منح القرض للمؤسسة لتتمكن من استلام الإنتاج وتوفير مستلزمات الصناعة النسيجية وبالتالي استمرار عمل معامل الغزل والنسيج وعدم الاضطرار لشراء الأقطان من التجار بأسعار أعلى بكثير مما ستدفعه المؤسسة للفلاحين مباشرة، أو أن تضطر المؤسسة العامة للصناعات النسيجية لشراء أقطان من خارج البلاد ودفع قيمتها بالقطع الأجنبي الذي نحتاجه لتوفير مستلزمات ضرورية أخرى غير منتجة في أراضيها.

وشدد عزوز على ضرورة الإسراع في



الاستثمار

كلمة «حماية المستهلك» مثل القبة الكعبية ما عم تحمي من شي..



جهات حكومية لا تدفع ثمن الكهرباء

معاون مدير كهرباء طرطوس: لصوص سرقوا أسلاك نحاسية بنحو ١٠ مليارات ليرة

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

يشكل الواقع الكهربائي السيئ في محافظة طرطوس المحور اليومي لأحاديث المواطنين نظراً لانعكاسات السلبية جداً للتقنين الطويل- الذي يزيد على العشرين ساعة في اليوم- على معيشتهم وحياتهم وأعمالهم وإنتاجهم هذا إضافة للاقطاعات التي تحصل منها وهناك خلال فترة الوصل القليلة جداً.

أمام هذا الواقع واستجابة لعشرات الشكاوى التي تصل «الوطن» يومياً من مواطنين يسكنون على امتداد ساحة المحافظة معاون مدير عام شركة كهرباء طرطوس عبد الحميد ديب أجاب (الوطن) خطياً على أسئلتها، حيث بين أن كمية الكهرباء التي دخلت لشبكة محافظة طرطوس من محطات الطاقة الشمسية فقط خلال عام ٢٠٢٢ بلغت نحو ١٤ مليون كيلوواط ساعي مع العلم أن الاستطاعة الإجمالية لمشاريع الطاقة الشمسية المربوطة على الشبكة بلغت ١٠,٨٣٦ ميغا واط من ٣١ مشروعاً، وكمية الكهرباء التي دخلت للشبكة من محطات التوليد نحو ٩٩٣ مليون كيلوواط ساعي، وإجمالي فواتير القطاع الخاص خلال ٢٠٢٢ حوالي ٢٨,٣٦٦ مليار ليرة سورية، وإجمالي فواتير القطاع العام بلغت نحو ٤٨ مليار ليرة سورية.

وجول كمية الميغا واط المخصصة لمحافظة طرطوس الأسبوع الماضي قال ديب: الكمية المخصصة للمحافظة متغيرة بشكل دائم حيث كان برنامج التقنين المطبق في الأسبوع الماضي ٤ ساعات قطع وساعتي وصل، ولدينا نحو ٢٥ ميغا واط وهي خطوط معفاة من التقنين منها المشروعات أجاب معاون المدير العام: بلغت المبالغ التي تم دفعها خلال عام ٢٠٢٢ لقاء شراء الكهرباء المنتجة من



٤ مليارات ليرة تم دفعها لقاء شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقة الشمسية خلال ٢٠٢٢

المحافظة الكهربائية قال: إن كمية النحاس المسروقة بلغت ثلاثة وخمسين طناً بقيمة نحو ١٠ مليارات ليرة سورية من المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، وعن الديون المترتبة لمصلحة الشركة على جهات القطاع العام وإنما لا يتم تحصيلها أجاب ديب: بلغ حجم الديون المترتبة للشركة على جهات القطاع العام حتى تاريخه نحو تسعين مليار ليرة سورية.

وبالنسبة لكمية الأسلاك النحاسية التي سرقت من شبكات الخاص السياحي والصناعي والتجاري فهي لا تتجاوز ٤ ميغا واط فقط علماً أنها تشكل نحو ٢٣,٦٨ بالمئة من إجمالي الفواتير المترتبة لنقل وتوزيع الكهرباء، وعن المبالغ التي تدفعها الشركة في الشهر لقاء شراء الكهرباء من مشروعات الطاقة الشمسية الخاصة وكيف توفر قيمتها وتقومون بتسديدها لأصحاب تلك المشروعات أجاب معاون المدير العام: بلغت المبالغ التي تم دفعها خلال عام ٢٠٢٢ لقاء شراء الكهرباء المنتجة من